Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (4): 28 Feb 2022
P: 122 - 140
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (4): 28 فبراير 2022 م
ص: 122 - 140

The Impact of Islamic Methodology of Sustainability and Circular Economy

Omer Mahgoub El-Hussein
Financial Affairs || Amiri Guard || Qatar

Abstract: This study aims to explore the circular economy and sustainability, and shed light on Islam's values and concepts that encourage people not to waste resources and take a moderate way of living on earth. Also, this study looks at to what extent that Islam connected its values to the concepts of circular, sustainable economy and the preservation of the environment as principles that had introduced very early prior to the establishment of the concept of the circular economy. Furthermore, the study aims to explore the circular economy from the perspective of the concept of entrepreneur and sustainability.

The purpose of the study achieves the study purpose, the author uses an analytical, descriptive methodology to obtain the necessary results about how Islam's values are connected to sustainability, and how those values are the main drive for the circular economy, sustainability and environment protection.

Finally, the most prominent outcome of this study is that Islam's values of ethics, moderation, forbidden of wasting resources and flourishing the earth all are considered a substantial principle of circular economy, protecting environment and fulfilling sustainability. It's believed that the capitalist economy is unlikely able to address sustainability successfully without taking the necessary values and ethics into consideration. Contrarily, capitalist economy contradicts sustainability principles and the environment protection and, necessarily, the circular economy. Therefore, it is believed that countries will face alone difficult to reap the benefits of its vision of sustainability and the circular economy unless the entire region adopts a development strategy that relies on sustainability, and environmental protection to fulfill the circular economy principles.

Keywords: Circular Economy Sustainability.

أثر منهج الإسلام في الاستدامة والاقتصاد الدائري: دراسة تحليلية

عمر محجوب الحسين
الشؤون المالية || الحرس الأميري || قطر

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاقتصاد الدائري والاستدامة، وبيان مفاهيم الإسلام القيمية والأخلاقية حول النهي عن التبذير والحث على الوسطية وعمارة الأرض؛ ومدى ارتباط هذه القيم بالاقتصاد الدائري والاستدامة والمحافظة على البيئة، كمبادئ سبقت نشأة الاقتصاد الدائري، كما هدفت الدراسة إلى دراسة الاقتصاد الدائري من منظور ريادة الأعمال والاستدامة، بالإضافة إلى دراسة اتجاهات الاقتصاد الدائري الحديثة ومدى ارتباطها بمفاهيم ومبادي وقيم الإسلام عن الاستدامة.

واتبع الباحث لتحقيق هذه الأهداف المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج حول ارتباط قيم الإسلام بالاستدامة واعتبارها القوة المحركة الأولى نحو الاستدامة والمحافظة على البيئة والاقتصاد الدائري، والكشف عن مدى ارتباط قيم الإسلام ومنهجه الإسلام في المحافظة على البيئة ومبادئ الاقتصاد الدائري.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن قيم الإسلام حول الأخلاق وعدم التبذير وعمارة الأرض والوسطية تعتبر من أهم مبادئ الاقتصاد الدائري وتحقيق الاستدامة والمحافظة على البيئة، لن تحدث استدامة في الاقتصاد الرأسمالي دون وجود قيم اخلاقية، الاقتصاد الرأسمالي يصطدم بمبادئ الاستدامة ونهج المحافظة على البيئة وبالتالي الاقتصاد الدائري، لن تتحقق النتائج المتوقعة

للاستدامة والمحافظة على البيئة إذا لم يتبن العالم استراتيجيات للمحافظة على البيئة والاستدامة والتنمية لتحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، التنمية المستدامة.

المقدمة.

تأثرت النظم الطبيعية تأثراً بالغاً بنتائج سلوك الإنسان غير المتوازن في المواءمة بين الاستهلاك وحاجاته وبين متطلبات البيئة والنظم الطبيعية، وهذا الفشل تضررت منه النظم الطبيعية بصورة كبيرة جدا، وحدث هذا السلوك الاستهلاكي غير الرشيد نتيجة لفشل النموذج الاستهلاكي الذي دفعت به أساليب الاقتصاد الخطي التقليدي الذي مكن لمنهج التعامل مع الموارد المادية والبشرية باعتبارها أصولاً نقدية تقيم تقييماً نقدياً في السوق، رغم أن هذا الأسلوب يسمى ظلما الاستخدام الأمثل؛ لكن بالمفهوم النقدي الذي لا يراعى مطلقاً الضرر الناتج على البيئة من الإسراف في استخدام الموارد لأن الهدف النهائي، هو تحقيق الربح. ومنذ منتصف الستينيات انتبه العلماء إلى هذه المشاكل المتعلقة بالبيئة والموارد، بداية بمفهوم الاقتصاد المفتوح الذي مثل التعبير الأول للاقتصاد الدائري. علماً بأن الإسلام كان سباقاً في وضع اللبنات الأولى في حماية الموارد الطبيعية والبيئة ونهج الاستدامة من خلال مفاهيم قيمية شملت الحض على عدم الاسراف والتبذير والاتزان والتوسط وعمارة الأرض بمفهومه الواسع. في الاقتصاد الدائري الذي يندرج تحت مفهوم الاستدامة، يتم الإنتاج بنظام دائري يتم فيه الحد من مدخلات المواد والنفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة وتصبح إعادة التدوير والنفايات مواد مستخدمة لإنتاج سلع جديدة وتصنيعها، وبالتالي تحقيق منافع لكل من البيئة والاقتصاد.

والاقتصاد الدائري وأهداف الاستدامة الكلية لا تعني بالضرورة انخفاضاً في نوعية المنتجات ولا مستوى حياة المستهلكين؛ ويمكن تحقيق الاستدامة دون خسارة في الإيرادات أو زيادة في التكاليف الصناعية؛ على اعتبار أن نماذج الأعمال الدائرية يمكن أن تكون مربحة من خلال علاقات المتغيرات الاقتصادية المنطقية والكمية التي يرتبط بعضها ببعض، مما يسمح بالاستمرار في التمتع بمنتجات وخدمات مماثلة، بمعنى انه يعمل على الحفاظ على قيمة المنتجات وإدارة المخزون ورأس المال الطبيعي والبشري والمصنّع والمالي. وحتى تنتقل دولة إلى الاقتصاد الدائري، وخاصة الدول الإسلامية لابد أن تضع رؤية استراتيجية قائمة على المفاهيم القيمية للدين الإسلامي، وتكون منصة لأصحاب المصلحة الاقتصادية الدائرية لتكون بمثابة مساحة افتراضية مفتوحة تهدف إلى تعزيز الاستدامة من خلال تسهيل الحوار حول السياسات بين أصحاب المصلحة ونشر والتعريف بالأنشطة والمعلومات والممارسات الجيدة في الاقتصاد الدائري. ويمكن لأصحاب المصلحة المشاركة في المنصة من خلال المشاركة في المؤتمرات والتفاعل مع الانظمة والمنظمات العالمية واكتشاف الممارسات الجيدة، والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين حول العالم ومشاركتهم تجاربهم، أيضاً المساهمة في جمع أفضل الممارسات في الاقتصاد الدائري، لزيادة الوعي حول الاستراتيجيات الخاصة بممارسات الاقتصاد الدائري الإقليمية والدولية، وتحديد التحديات والفرص للانتقال إلى الاقتصاد الدائري بين صناع السياسات والشركات والنقابات والمجتمع المدني.

لقد تطور الفهم المعاصر للاقتصاد الدائري وتطبيقاته العملية على النظم الاقتصادية، حيث تم دمج ميزات ومساهمات مختلفة من مجموعة متنوعة من المفاهيم التي تتقاسم فكرة الحلقات المغلقة وبعض الآثار النظرية ذات الصلة بفكرة (من المهد إلى المهد) القائمة على فكرة إعادة تدوير المنتجات تقنياً أو بيولوجياً بالكامل، وقوانين وتشريعات البيئة، والأداء المحلى والاقتصاد في الأداء، والتصميم المتجدد، والبيئة الصناعية، والمحاكاة الحيوية

والاقتصاد الأزرق، ويقصد بالاقتصاد الأزرق الاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها (المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار) وذلك بغية توجيه النمو الاقتصادي وضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع البيولوجي.

مشكلة البحث وأسئلته:

مشكلة البحث هي التعرف على الاقتصاد الدائري ومفهومه الإسلامي، وركائز التنمية المستدامة، وعلاقتها بمقاصد الشريعة. ويتفرع من هذا الهدف التساؤلات التالية:

1- هل توجد علاقة بين قيم الإسلام ومنهجه في عمارة الأرض ومبادئ ومفهوم الاقتصاد الدائري؟
2- هل توجد علاقة بين قيم الإسلام ومنهجه في عمارة الأرض ومبادئ ومفهوم الاستدامة؟
3- هل توجد علاقة بين قيم الإسلام ومنهجه في عمارة الأرض ومبادئ ومفهوم الحفاظ على البيئة؟

فرضيات البحث

تفترض الدراسة الآتي:

1. ان الدين الإسلامي ومقاصد الشريعة هي منهج للاقتصاد الدائري.
2. إن تطبيق قيم الإسلام هي المدخل الأكثر تأثيراً في تحقق مقاصد الاقتصاد الدائري.
3. ان عدم استصحاب معاني وقيم الدين الإسلامي لإنجاز الاستراتيجيات، وتطبيق خطط الاستدامة للمحافظة على البيئة لن يحقق مبادئ الاقتصاد الدائري.
4. إن قيم الإسلام حول الإسراف والتبذير والوسطية وعمارة الأرض والعدل، هي مبادئ أصيلة في الاستدامة والاقتصاد الدائري.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وفهم الاقتصاد الدائري وعلاقته بمنظور قيم الإسلام، ودراسة ركائز وأهداف التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وعلاقتها بروح ومقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الدائري. وضرورة الاهتمام بالقيم الأخلاقية والدينية عند وضع الرؤية واستراتيجيات الاقتصاد الدائري وأهداف الاستدامة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في تأصيل الاقتصاد الدائري وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية ومنظور القيم الإسلامية من خلال التعرف على الاقتصاد الدائري وقيم الإسلام في الاستدامة.

حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة موضوعياً، مكانياً وزمانياً في التالي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر على دراسة قيم ومنهج الإسلام في الاستدامة والاقتصاد الدائري، ومنهج وتطبيقات الاقتصاد الدائري والاستدامة.
- الحدود المكانية: تركز الدراسة على واقع الاقتصاد الدائري والاستدامة حول العالم وفي الإسلام.
- الحدود الزمانية: 2019.

2- الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي درست مفاهيم الاقتصاد الدائري وارتباطه بالاستدامة وتأثر البيئة بالنشاط الاقتصادي، وان البيئة سوف تستفيد من ميزات الاقتصاد الدائري؛ لكنها في مجملها لم تدرس الجانب القيمي الديني وأثره في المحافظة على النظم الطبيعية والبيئة واعتباره الداعم الرئيس لمبادئ الاقتصاد الدائري، ولم يتم الربط في هذه الدراسات بين منظور ريادة الأعمال والاقتصاد الدائري. وفيما يلي ملخص لعدد من هذه الدراسات:

1- **دراسة: Mikael Skou Andersen (Andersen April, 2007, p.133-140) https://doi.org/10.1007/s11625-006-0013-6؛** قدمت هذه الورقة مقدمة لبعض المبادئ والمناهج الأساسية في البيئة الاقتصادية التي تعتبر ذات أهمية في تحقيق علم الاستدامة المتكاملة. وأن مفهوم الاقتصاد الدائري يعالج قضية الربط بين الوظائف الاقتصادية الأربعة للبيئة. وأن البيئة لا توفر فقط قيم الراحة، فبالإضافة إلى كونها قاعدة الموارد، بل أيضا هي التي تدعم أطر الحياة لأساسية في النظام البيئي. وذكر الباحث أن هناك حاجة لمعالجة مسألة الاستدامة لحاجة الاجيال القادمة ومستقبلها؛ وعلى الرغم من أن تقديرات الآثار الخارجية على البيئة توفر فقط صورة جزئية، وغير كاملة لكن تساعد في دعم وتوسيع وتحليل مميزات الاقتصاد الأكثر دائرية.

2- **دراسة: Patrizia Ghisellini et. al, (Ghisellini, 2016, p.11-32)** ؛ قدمت هذه الدراسة مراجعة شاملة للكتابات الأكاديمية خلال العقدين الأخيرين عن الاقتصاد الدائري، بهدف استيعاب المميزات والجوانب النظرية للاقتصاد الدائري الرئيسة، الأصول والمبادئ الأساسية والمزايا والعيوب، نمذجة وتنفيذ الاقتصاد الدائري على مستويات مختلفة (الجزئي، المتوسط والأصغر) في جميع أنحاء العالم. وتوصل إلى نتائج تدل على أن أصول الاقتصاد الدائري متجذرة بشكل رئيسي في الاقتصاد البيئي والبيئة الصناعية في الصين، ويتم الترويج للاقتصاد الدائري باعتباره هدفاً سياسياً وطنياً من أعلى لأسفل أثناء وجوده في مناطق أخرى.

3- **دراسة: سمية شاكري (شاكري، 2017، ص 143-160)**؛ تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر وإسهامه في الحد من المخاطر البيئية، وكيف أن الاقتصاد الأخضر (وهو اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والعدالة الاجتماعية، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ من المخاطر البيئية) يدرج في أدواته البعد البيئي وأساليبه في تحقيق التنمية المستدامة.

4- **دراسة: سارة الجزار (الجزار، 2018 http://www.uac-org.org/ar/Elibrary:)**؛ قدمت هذه الدراسة استعراضاً لاقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري من حيث المفهوم، وأهم التجارب العالمية، وأهم المتطلبات التشريعية والبنيوية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية لعام 2030م، والفرق بين اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري وكيف يمكن دمج النموذجين معاً.

منهجية البحث.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل البيانات وتفسيرها، بهدف كشف العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة؛ والمنهج التاريخي لمراجعة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقييمها ورصدها، لعرض الحقائق عرضاً صحيحاً من حيث مدلولاتها وكفايتها بغرض استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

المبحث الأول- الإطار النظري.

أولاً- مفهوم الاقتصاد الدائري:

تتعدد مفاهيم الاقتصاد الدائري وفيما يلي استعراض هذه المفاهيم؛ "هو نظام اقتصادي يهدف إلى تقليل النفايات إلى أدنى حد؛ والاستفادة القصوى من الموارد، من خلال نظام دائري يتم تقليل مدخلات الموارد والنفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة عن طريق إبطاء وإغلاق وتضييق حلقات الطاقة والمواد؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال التصميم والصيانة والإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع والتجديد وإعادة التدوير لفترة طويلة " (Martin, et al., 2017, p.759).

ايضاً عرف الاقتصاد الدائري بأنه " يقصد به الإصلاح والتجديد، والذي يعزز زيادة إنتاجية الموارد بهدف الحد من الإهدار وتجنب التلوث، بطرق منها إعادة الاستخدام وإعادة التدوير" (United Nations, 2017, p.1-2).

الاقتصاد الدائري هو "إنتاج السلع واستهلاكها من خلال التدفقات المغلقة وحلقة الموارد التي تستوعب العوامل البيئية الخارجية المرتبطة باستخراج الموارد البكر وتوليد النفايات بما في ذلك التلوث" (Sauvé, et al., 2016, p. 48-56).

"الاقتصاد الدائري هو نهج من شأنه أن يحول وظيفة الموارد في الاقتصاد، حيث ستصبح نفايات المصانع مدخلات قيمة لعملية أخرى- ويمكن إصلاح المنتجات أو إعادة استخدامها أو ترقيتها بدلاً من التخلص منها " (Preston, 2012).

"إن إعادة التشكيل الجذري لجميع العمليات عبر دورة حياة المنتجات التي تقوم بها الجهات الفاعلة المبتكرة لديها القدرة على تحقيق ليس فقط استعادة المواد أو الطاقة ولكن أيضًا تحسين النموذج الحي والاقتصادي بأكمله" (Ghisellini, et al., 2016, p.11-32).

ونلاحظ من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية أن هناك عدم إجماع حول التعاريف المختلفة للاقتصاد الدائري، لكن يعد مفهوم الحلقات المغلقة أحد أكثر الجوانب التي يتم ذكرها مرارًا وتكرارًا والمتعلقة بالاقتصاد الدائري؛ ونلاحظ أن الحلقات البيولوجية أكثر توافقًا مع الخلفيات البيئية والبيولوجية، بينما الحلقات المغلقة التقنية تكون أكثر توافقًا مع المنظور الاقتصادي والصناعي.

ويمكن القول أنه في الاقتصاد الدائري يتم الإنتاج بنظام دائري، يتم فيه الحد من مدخلات المواد والنفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة من خلال منظومة تشمل إبطاء استهلاك الطاقة وإغلاق حلقات الطاقة والموارد (دورات حياة المنتج) بإعادة التدوير والاستخدام، وتحقيق منافع لكل من البيئة والاقتصاد وإيجاد توازن يضمن النمو المستدام؛ وبذلك حقق الاقتصاد الدائري تغيراً حيوياً في نمط الحياة التقليدي في الاستهلاك والإنتاج، من خلال تطوير أدوات الصناعة وأسس الاستهلاك بحيث تحقق الحد من النفايات، وزيادة إنتاجية الموارد، والاستدامة في الموارد، وتقليل تأثير الصناعة على البيئة، وتمديد أعمار المنتجات عن طريق الإصلاح وإعادة الاستخدام والتجديد وإعادة التأهيل وإعادة التصنيع.

ونرى أن هذا المنهج للاقتصاد الدائري يصطدم من نواح كثيرة مع الاقتصاد الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات من أجل الربح؛ وهو بذلك يدفع الناس إلى الاستهلاك بوسائل الدعاية وتسهيل الحصول على المال؛ بينما نجد أن الاقتصاد الإسلامي قائم على المقاصد والمبادئ التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية.

ثانياً- نشأة الاقتصاد الدائري:

الاقتصاد الدائري (Circular Economy) هو نظام ومنهج تجديدي اقتصادي يهدف إلى إعادة بناء رأس المال، وتحسين عوائد الموارد وتحقيق الاستفادة القصوى منها، وذلك بالتقليل والحد من النفايات من خلال تدوير المنتجات والمواد الخام المستخدمة في جميع المراحل؛ وتم تطوير الاقتصاد الدائري بشكل أكبر من قبل الاقتصاديين البيئيين البريطانيين (Pearce and Turner) عام 1989م مستندين إلى الدراسات السابقة للاقتصادي البيئي (Boulding)، ويُنظر إلى أفكار بولدينج عن الاقتصاد كنظام دائري كشرط أساسي للحفاظ على استدامة الحياة البشرية على الأرض (نظام مغلق بدون أي تبادل عملي للمادة مع البيئة الخارجية)، وأشاروا في اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة إلى أن الاقتصاد التقليدي الحر قد تم تطويره دون وجود ميل داخلي لإعادة التدوير، الأمر الذي انعكس بمعاملة البيئة كمستودع للنفايات، فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام ويحدث في الاقتصاد تحويل هذه المواد إلى سلع باستخدام الطاقة في عمليات الإنتاج، وبعد ذلك تعود تلك المواد والطاقة إلى البيئة في شكل نفايات متنوعة اما نتيجة لعمليات الإنتاج أو الاستهلاك. ومع ذلك وبموجب القانون الأول للديناميكا الحرارية الذي ينص على أنه لا يمكن خلق أو تدمير الطاقة أو المادة؛ حيث تظل الطاقة الكلية والمادة ثابتة في نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته، يمكن للنظام المفتوح أن يتم تحويله إلى نظام دائري عند تحديد العلاقة بين مدخلات الموارد ومخلفات النفايات. بعبارة أخرى، في مواجهة المشاكل البيئية الحالية وندرة الموارد، دعوا إلى الحاجة إلى التفكير في الأرض كنظام اقتصادي غير مغلق؛ نظام لا يتم فيه اعتبار الاقتصاد والبيئة من خلال الروابط الخطية التي تبدأ من نقطة وتنتهي في نقطة، ولكن من خلال علاقة دائرية، ومن خلال تحليل العلاقة بين النظم الاقتصادية والطبيعية، اقترحوا حلقة مغلقة من تدفقات المواد في الاقتصاد، والتي سميت باسم الاقتصاد الدائري (BiweiSu 2013, pp.215-216). يشرح Pearce and Turner في اطارهما النظري التحول من النظام الاقتصادي التقليدي المفتوح العضوية إلى النظام الاقتصادي الدائري نتيجة لقانون الديناميكا الحرارية الأول الذي يصف خواص وسلوك انتقال الحرارة وإنتاج الشغل سواء كان تشغيلاً ديناميكياً حركياً أم تشغيلاً كهربائياً. وفقًا لهؤلاء المؤلفين، يمكن تحديد ثلاث وظائف اقتصادية للبيئة: توفير الموارد، ونظام دعم الحياة، ونظافة النفايات والانبعاثات. على غرار الوظائف الاقتصادية الأخرى، يجب أن يكون لهذه الوظائف الأساسية الثلاث سعر. ومع ذلك في معظم الأحايين لا يوجد سعر أو قيمة؛ بالتالي لا يوجد سوق للسلع البيئية (مثل جودة الهواء والماء والسلع العامة)، حتى لو كانت لها قيمة أو فائدة واضحة للأفراد والمجتمعات. تم تصميم مزيج السياسات المتنوعة، بما في ذلك اللوائح أو الأدوات الاقتصادية (مثل الضرائب البيئية) أو التدابير الطوعية الرامية إلى استيعاب العوامل الخارجية بالكامل (مثل مسؤولية المنتجين) في سعر المنتجات أو الخدمات أو الأنشطة لتشجيع استخدام الموارد وحفظها على نحو أفضل والتخفيف من حدتها على البيئة وكذلك تشجيع الانتقال إلى أنماط الاقتصاد الدائري.

أيضا ومن خلال البحوث تم تحديد جذور للاقتصاد الدائري أيضًا في نظرية النظم العامة ل(Von Bertalanffy1950م- 1968م، وعلم البيئة الصناعية (Ghisellini 2016, p.14)؛ يجمع نموذج الاقتصاد الدائري أيضا عدة مدارس فكرية كبرى وهي تشمل اقتصاد الخدمات الوظيفية (اقتصاد الأداء) (Walter Stahel)؛ فلسفة تصميم Cradle to Cradle (Michael Braungart & William Maconough)؛ المحاكاة الحيوية لـ (Janine Benyus)؛ البيئة الصناعية (Thomas Graedel& Reid Lifset)؛ الرأسمالية الطبيعية (Hunter Lovins & Paul Hawken)؛ ونظم الاقتصاد الأزرق (Gunter Pauli).

ثالثاً- مبادئ الاقتصاد الدائري.

يقوم الاقتصاد الدائري على مبادئ رئيسة سوف نقوم بشرحها فيما يلي:

1- استخدام أقل للموارد الطبيعية:

إعادة تدوير النفايات والتقليل من التلوث، ويركز الاقتصاد الدائري من خلال هذا النهج على استخدام الموارد الطبيعية وإعادة تدويرها بطريقة فعالة وأكثر كفاءة تضمن حماية البيئة، بخفض استهلاك الطاقة والموارد، والحد من التلوث، والوصول إلى إنتاج أقل نفايات وملوثات؛ والملوثات مادة بيولوجية أو فيزيائية أو كيميائية أو اشعاعية تحدث ضرراً بالمياه أو التربة أو الهواء، لكن وجود الملوثات في المياه لا يعني أنها تشكل مخاطر صحية (The United Nations 2017, p.172).

2- الاستخدام الفعال للموارد:

هناك عملية يمكن أن تؤدي إلى استخدام موارد أولية أقل؛ وهي كفاءة استخدام الموارد، وترتبط هذه العملية بمفهوم الإنتاج الأنظف الذي يركز على تحقيق كفاءة استخدام موارد المواد والطاقة في العمليات الإنتاجية، ويمكن أن يشمل ذلك الاستخدام الدقيق للموارد واستبدال الموارد الخطرة أو التي لديها فترة حياة قصيرة. ويشير الإنتاج الأنظف إلى تحسينات في كل من عمليات الإنتاج الصناعي والمنتجات؛ في الحالة الأولى: يمكن أن يشير إلى حفظ المواد الخام، والاستخدام المنخفض للمواد، والتقليل من استهلاك الطاقة والمياه، وتجنب المواد السامة في العمليات والحد من الانبعاثات السامة والنفايات. في الحالة الثانية: يمكن أن يشير إلى الحد من الآثار (البيئية، والصحة والسلامة) على طول سلسلة الحياة بأكملها (من استخراج المواد الخام إلى التخلص النهائي). يرتبط تحسين كفاءة استخدام الموارد أيضا بمفهوم التصميم البيئي، والذي يمكن أن يشمل، ليس فقط العناصر المتعلقة بإعادة التدوير وإعادة التصنيع وتمديد حياة المنتج، لكن أيضًا جوانب أخرى مثل كيفية التخلص من المواد، وعملية اختيار المواد، على سبيل المثال، في قطاع البناء يمكن تحسين التصاميم بصورة ملموسة، واختيار المواد بعناية؛ وتقنيات التكنولوجية البناء المحسنة يمكن أن تسمح باستخدام مواد أقل أو المواد الأقل انبعاثاً لثاني أكسيد الكربون؛ والحد من توليد النفايات في مراحل دورة حياة الإنتاج والاستهلاك يمكن أن يساعد في تجنب فقدان الموارد والآثار البيئية المرتبطة بإدارة النفايات. على سبيل المثال، في قطاع الأغذية حيث يتم إهدار كميات كبيرة من المواد الغذائية، وفي مجال الزراعة هناك العديد من التدابير المتاحة لتحسين كفاءة استخدام الفسفور والحد منه كمدخلات، مثل تحسين استخدام الأراضي، وتحسين تقنيات تطبيق الأسمدة وتعديل الكثافة الحيوانية في الأراضي المتاحة. علاوة على ذلك يمكن تخفيض مدخلات مدخلات الطاقة الأحفورية وهي جميع المكونات الكيميائية التي تحرق وتعطينا الطاقة، وهى تستخرج من الغاز الطبيعي المسال، المنتجات البترولية والفحم، من خلال التغييرات في إنتاج الأغذية من ناحية التغليف، التجهيز، النقل والاستهلاك. يمكن أن تندرج أيضًا مسألة تحسين استدامة المصادر الأولية ضمن هذا الفئة من العمليات الدائرية (Rizos, et al., 2017, p.11-12).

3- الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة:

يعد الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة من العناصر الأساسية وشروط الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. توليد الطاقة واحتراق الوقود الأحفوري وهو وقود يتم استخدامه لإنتاج الطاقة الأحفورية، ويعود مصدره إلى بقايا الكائنات الحية من نباتات وحيوانات التي استقرت تحت طبقات القشرة الأرضية، وتعرضت مع مرور الوقت لدرجة حرارة وضغط مرتفعين جداً، مما أدى إلى تركيز مادة الكربون فيها وتحويلها إلى وقود أحفوري، يعتبر غير متصالح مع البيئة، وهو بعد النفط والغاز الطبيعي والفحم معا لا يزال يشكل ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي استهلاك الطاقة. وآثاره الجانبية والسلبية تتعدد صورها؛ ومنها تلوث الهواء، تلوث الماء، التغير المناخي، تآكل طبقة

الأوزون. ايضاً توجد العديد من تقنيات الطاقة المتجددة التي يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري كالكهرباء في قطاعات البناء والنقل. وهذه الطاقة مزيج من الطاقة المتجددة المنتجة من الماء، الرياح والطاقة الشمسية. والتركيز على هذه التقنيات يخفف الكثير من الضغط على البيئية والمخاوف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالوقود الأحفوري. من ناحية أخرى نجد ان الوقود الحيوي ومصادر الطاقة البيولوجية الأخرى يتم انتقادها لتأثيرها على استخدام الأراضي، وكذلك لا زال هناك حاجة إلى تقييم تأثيرها على البيئية ودورة الحياة. أيضاً يمكن أن تكون النفايات مصدرا آخر للطاقة، فاستخدام النفايات القابلة للتحلل في إنتاج الطاقة أو كسماد يمكن أن يكون له آثار بيئية إيجابية (Rizos, et al., 2017, p.9-10).

4- تجديد النظم الطبيعية:

هناك اعتراف متزايد بأن النهج الكلاسيكي لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية، غير قادر على مواجهة تحديات عصر الأنثروبوسين (Anthropocene) الذي تميز بظهور سلسلة جديدة من آليات التأثير الجيولوجي والبيولوجي والمناخي في محيطنا الحيوي. وهناك مجالات علمية ومفاهيم جديدة يمكن أن تسهم في حفظ سبل عيش الإنسان في مواجهة التغير البيئي العالمي؛ ومفهوم تجديد البيئة هو نظام يركز على الحلول ويهدف إلى إنشاء وإدارة النظم الإيكولوجية المصممة لتحقيق أقصى قدر من التنوع البيولوجي ورفاه الإنسان في مواجهة البيئة السريعة التغيير؛ وتعتمد هذه الأساليب في تعزيز تجديد البيئة على مجالات ومفاهيم رئيسة متصلة بالبيئة مثل علم البيئة الزراعية، بيولوجيا الحفظ التي تهدف إلى الحد من خطر انقراض الأنواع غير البشرية، علم البيئة البشرية، الأنظمة البشرية الطبيعية، النظم الاجتماعية البيئية، علم التدخل البيئي، النظم الإيكولوجية الجديدة، المبدأ التحوطي والتنوع البيولوجي، استعادة البيئة، وعلم البيئة الحضرية https://www.researchgate.net/publication/319209397 (Stephen T Garnett et. al, 2017).

5- الحفاظ على أعلى قيمة للمنتجات والمواد قيد الاستخدام.

أ- إعادة التصنيع والتجديد وإعادة استخدام المنتجات:

يقوم هذا المنهج على إعادة استخدام الأشياء، باستحداث أساليب جديدة للاستخدام بدلا من التخلص من هذه الأشياء مثل التبرع بعد الانتهاء من استخدام الأشياء أو إذا لم نستخدمها مثل الملابس، الكتب، الأدوات المنزلية يمكن دفعها إلى أفراد آخرين في المجتمع يحتاجون اليها؛ أو بيع الأشياء التي لا زالت في حالة جيدة وصالحة للاستخدام لم نعد في حاجة اليها مثل الاجهزة الالكترونية او الاجهزة الكهربائية او الاثاث القديم؛ ايضا من الأساليب الاخرى لإبقاء المنتجات والمواد قيد الاستخدام الاصلاح والصيانة، كمثال إصلاح الألعاب والملابس الممزقة والأجهزة الكهربائية أو الاثاث القديم ومن ثم بيعها أو دفعها إلى المحتاجين لها؛ كذلك من أساليب الابقاء قيد الاستخدام ما يعرف بالاستخدام البديل الذي يعني الاستفادة من بعض المواد والأشياء في استخدامات بديلة بدلاً من رميها كاستخدام قطع قماش الملابس في النظافة، وإعادة استخدام حاويات المواد الغذائية بعد فراغها لحفظ مواد اخرى فيها، واستخدام المياه المستعملة في الري وغسيل السيارات، واستخدام بعض حاويات المواد البلاستيكية في صناعة بعض الألعاب للأطفال (راكيش، 2019، ص10-11).

ب- تمديد عمر المنتج:

تمديد عمر المنتج مرتبط بالعمليات الاقتصادية الدائرية التي ناقشناها سابقا، حيث يمكن إجراء تعميم للممارسات السابقة لتمديد عمر المنتج؛ كما في حالة إعادة التصنيع، وتتطلب عملية تمديد عمر المنتج زيادة التركيز في مرحلة تصميم المنتج ودورة حياته؛ من خلال توحيد المكونات من حيث الحجم أو كمية المواد؛ على سبيل المثال في قطاع البناء يتم استخدام تمديد عمر المنتج للاستخدام من خلال تصميم المكونات المعيارية المستخدمة في اعمال

بناء، هذه المكونات الموحدة يمكن إعادة استخدامها في المباني الجديدة أو يتم إعادة استخدامها في انشاء البنية التحتية أو في قطاع صناعي آخر. إن تمديد عمر المنتج يتجاوز تصميم المنتجات لإعادة التصنيع أو إعادة استخدامها؛ ويمكن أن نشير أيضا إلى ان المنتجات ومكوناتها وتصميمها لابد أن يكون الهدف منها المتانة طويلة الأجل التي يمتد بها عمر المنتج دون أعطال أو تلف. وكمثال نلاحظ تصميم مصابيح LED، والتي يمكن أن تكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة من المصابيح التقليدية، أيضاً يمكن أن يكون أداء مصابيح LED أكثر تحسناً في المباني من خلال استخدام التقنيات الرقمية مثل شبكة المعلومات الدولية (انترنت الأشياء)؛ وهناك حالة مماثلة هي حالة "المنتجات الفاخرة التي تتميز بالجودة العالية التي تعتبر منتجات كلاسيكية طويلة العمر تُباع على أنها منتجات راقية لطبقة معينة ترتكز على خدمة ما بعد البيع. من جانب آخر في حالة المنتجات الإلكترونية لا يتعلق تمديد عمر المنتج بمتانة الجهاز فقط بل يرتبط بإطالة عمر المنتج من خلال معالجة التقادم المخطط مسبقاً وتأجيل عملية مد السوق بمنتجات جديدة متطورة تكنولوجياً (Rizos, et. al, 2017, p.13-14).

ج- تغيير نمط الاستخدام.

1- جعل المنتج خدمة:

يشير مبدأ المنتج كخدمة إلى مفهوم يختلف عن نهج الأعمال التقليدية لبيع المنتجات المادية الملموسة، وهي خدمة يمكن تنفيذها من خلال ممارسات التأجير أو التأجير أو الدفع مقابل الاستخدام أو نماذج الأعمال القائمة على الأداء؛ وحددت ثماني فئات من المنتجات يمكن تقديمها كخدمة وتشمل جملة أمور منها ما يلي:

أ- **الدفع لكل وحدة خدمة**، حيث يدفع المستهلك للاستفادة من المنتج وفقًا لمستوى الاستخدام في وقته (مثل خدمات الدفع مقابل الطباعة التي يقدمها منتجو آلات النسخ)، الشركة التي تبيع الخدمة، هي المسؤولة عن التكاليف في دورة حياة المنتج الكاملة.

ب- **تأجير أو مشاركة المنتج**، حيث يشتري المستهلكون فترة الحصول على المنتج لفترة زمنية متفق عليها.

ج- **استئجار المنتج الذي يمكن المستهلك من الوصول إلى المنتج بصفة مستمرة** (مثل شراء المنتج أو الخدمة لفترة معينة خلال السنة، وله حرية الاستخدام فيها).

د- **تجميع المنتجات** حيث يستخدم العديد من العملاء نفس المنتج في نفس الوقت، وهذه الفئة الفرعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنماذج المشاركة الموضحة أدناه (على سبيل المثال، مشاركة السيارة).

في جميع الحالات المذكورة التي تشملها هذه الفئة، تحتفظ الشركة بملكية المنتج وتوفر للعميل إمكانية الوصول إلى المنتج. وبهذه الطريقة تحافظ الشركة على الموارد المادية الموجودة تحت تصرفها، وهذه الممارسة يمكن أن تحقق فوائد للبيئة لأن هذا النموذج يحفز الشركة على إصلاح وصيانة المنتج قيد الاستخدام لفترة أطول من الوقت؛ حيث إن عمليات إعادة التدوير والتجديد قد تتناقص وبالتالي النفايات الناتجة خلال فترة المحافظة على عمر المنتج قد تحدث ايضاً فوائد بيئية أخرى من المنتج كنماذج خدمة؛ فعلى سبيل المثال تقدر HPأن العملاء الذين يختارون منتجاتهم كخدمة يمكنهم تقليل الطاقة المرتبطة بالطباعة بنسبة تصل إلى 40 في المائة؛ لكن هناك أيضًا مخاوف حول قيمة الفائدة البيئية من هذه النماذج حيث تم توجيه النقد لعملية تحديد تأثير استهلاك الطاقة للمنتج كنماذج الخدمة وقد قيل أن كفاءة استخدام الطاقة للمنتج يرجع إلى أن أنظمة الخدمة تعتمد على تطوير تحسينات الكفاءة للأجيال الجديدة من المنتج. يرتبط نموذج جعل المنتج كممارسة في الاستخدام ارتباطًا وثيقًا بما سبق وصفه بعملية تمديد عمر المنتج. يذكر أن هذه العمليات الاقتصادية معتمدة ومطبقة في قطاعات الأجهزة المنزلية والإلكترونيات (Rizos, et. al, 2017, p.14-15).

2- نماذج المشاركة:

ترتبط نماذج المشاركة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الاقتصاد الدائري لأنها تسعى للحد من الاستخدام غير الكافي للمنتجات وبالتالي دعم أكثر للاستخدام الفعال للموارد، ويمكن أن تساهم نماذج المشاركة أيضًا في إنشاء رأس مال اجتماعي وشعور مجتمعي عام نحو حلول تقنية مُمكّنة رقميًا تربط العملاء والأعمال من خلال تطبيق يوفر منتجًا أو خدمة بتكلفة أقل وبسرعة وسهولة، في حين يمكن من الاستخدام الإضافي للمنتجات الحالية المتوفرة، بدلاً من إنتاج أشياء جديدة، بالإضافة إلى تقاسم المنتجات والخدمات بين الأفراد، فإن المشاركة والنماذج التعاونية تعتبر احدى صور الاقتصاد الدائري ويمكن أن تلعب دورًا في زيادة مقدار الوقت الذي يتم فيه استخدام المنتج وبالتالي زيادة عمر المنتج؛ في أوروبا مثلاً تم تحديد أن السيارة الصغيرة في المتوسط تكون متوقفة لأكثر من 90 في المائة من الوقت، ومساحات المكاتب غير المشغولة خلال ساعات العمل تبلغ نسبتها من 30 إلى 50 في المائة من وقت العمل، وثلث المواد الغذائية تضيع عبر سلسلة القيمة. بالرغم من الاتفاق بشكل عام على أن هذه النماذج لديها القدرة على تحويل أنماط الاستهلاك التقليدية جذريًا لصالح البيئة، تستغل هذه النماذج أيضًا أعلى فرص للقيمة في الاقتصاد الدائري من خلال دورات إعادة الاستخدام حيث يتم الحفاظ على سلامة المنتج والاحتفاظ بأكبر قدر من الطاقة واليد العاملة المستخدمة؛ وحدث هذا التطور في تكنولوجيا الهاتف المحمول التي تتصف بالتطور السريع، والقبول المتزايد للعلاقة المتغيرة بين الشركات وعملائها، والانتقال والوصول إلى المنتجات والخدمات، بدلاً من امتلاكها (عندما تكون الفوائد الإجمالية للعميل أكبر).

إن استخدام نماذج المشاركة في استخدام السيارات وخدمات السكن ساهمت في تطوير التكنولوجيا الرقمية، ويشار إليها أحيانًا باسم "الاستهلاك التعاوني" حيث يتم تنفيذها غالبًا عبر المنصات الاجتماعية، مشاركة النماذج ترتبط كذلك بفكرة تمديد عمر المنتج وبفكرة الاكتفاء كنموذج أعمال؛ وتعتمد كفاءة استخدام نماذج المشاركة على التركيز على تقليل الطلب عن طريق تغيير سلوك المستهلك عن طريق التعليم والمعرفة؛ ومن أجل أن تزدهر نماذج المنتج كخدمة ومشاركة هناك حاجة للتغيير في عقلية المستهلك بعيدًا عن الحاجة إلى امتلاك منتج والاستفراد به (Rizos, et. al, 2017, p.15-16).

3- التحول في طبيعة نمط الاستهلاك:

يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي وكذلك تحسين المعلومات للمستهلكين إلى حدوث تحول في أنماط الطلب، مثلاً يختار العديد من المستهلكين المنتجات أو الخدمات التي تقدم الخدمات فعليًا بدلاً من الخدمة كمادة محسوسة، ومن الأمثلة على ذلك الكتب الرقمية والهواتف الذكية والموسيقى والأفلام من خلال المتاجر عبر شبكة المعلومات الدولية، في الوقت نفسه يمكن للشركات تقديم منتجاتها فعليًا باستخدام القنوات الافتراضية مثل بيع المنتجات الرقمية من خلال المتاجر عبر شبكة المعلومات الدولية، وكذلك التواصل بشكل متزايد مع العملاء من خلال إعلانات الويب ورسائل البريد الإلكتروني والوسائط الاجتماعية، هذه التحولات قد تؤدي بدورها إلى تحقيق موارد وخفض التكلفة وزيادة الإنتاج؛ ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك مخاوف بشأن حجم فوائد الاستدامة التي يمكن الحصول عليها بوساطة هذه المنتجات والخدمات بسبب التأثير الارتدادي والاستهلاك العالي للطاقة لمراكز البيانات؛ إن استهلاك الغذاء هو مجال آخر حيث يمكن أن تؤدي التغييرات في أنماط الطلب إلى استهلاك المنتجات الغذائية التي يكون إنتاجها بأقل كمية من الموارد، باستخدام الوسائل التعليمية والارشادية والمعلوماتية مثل الملصقات والحملات الإعلانية والبرامج التعليمية التي لديها القدرة على زيادة الوعي البيئي وتحفيز المستهلكين على اتخاذ خيارات غذائية أكثر استدامة تجنباً للآثار الصحية لمختلف النظم الغذائية، وعلى الرغم من ذلك نجد أن

قدراتهم كذلك في اتخاذ قرارات الشراء غالبًا ما تكون غير مستغلة بسبب العوائق على المستويات المؤسسية والإعلامية والبنية التحتية والشخصية (Rizos, et. al, 2017, pp.16-17).

رابعاً- الاقتصاد الدائري ومنظور التنمية المستدامة وريادة الأعمال

1. التنمية المستدامة ومفاهيم الاقتصاد الدائري

تعتبر التنمية المستدامة منهجاً للتخطيط ومفهوماً فلسفياً يقوم على مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية؛ ولهذا المفهوم دلالات وتطبيقات عمومية تشمل نواحي الحياة، لذلك تعتبر مفهوما ومنهجاً يتصل بكثير من فروع المعرفة وتستهدف التوفيق بين ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي، وبشكل خاص الاقتصاد الدائري الذي يجمع مفهومه هذه المعاني (الشيخ، 2007، ص 51).

وتُعرف التنمية المستدامة " بأنها مفهوم إجرائي يسمح بتقويم المخاطر، وإخبار الرأي العام، وتوجيه العمل السياسي" (برونيل، 2012، ص 77).

ان أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، ومن أهداف التنمية المستدامة ما يلي (بكري، وباشا، 2016، ص 165-177):

أ- توفير الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والاجيال القادمة من غير أن يتعدى الجيل الأول على حقوق الجيل الثاني، وهذا يستوجب التوازن من خلال الحفاظ على البيئة وصونها والحفاظ على النظم الطبيعية.

ب- تعزيز وعي المجتمعات بالمشكلات البيئية والمسؤولية تجاه البيئة، وحثهم نحو المشاركة الفاعلة المؤدية إلى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل البيئية من خلال برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج- زيادة الوعي بأفضلية الاستغلال والاستخدام العقلاني والمتزن للموارد على أساس أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وليست لا نهائية، وتحول عملية التنمية إلى عملية تحول دون استنزاف الموارد أو تدميرها بالتوظيف السليم.

د- المحافظة على نوعية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية على أن لا تهدد التغيرات في البيئة أو توفر الموارد على الوفاء بمتطلبات احتياجات المجتمعات.

هـ- حفظ المحيطات والبحار ومواردها، واستخدامها بصورة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015، ص 18-19).

و- حماية النظم الايكولوجية البرية وتنميتها وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وقف تدهور الأرض، والحد من فقدان التنوع البيولوجي (الأمم المتحدة، 2015، ص 18-19).

نلاحظ أن التنمية المستدامة بهذه المفاهيم هي فعل ارادي، لكن تحكمه مفاهيم قيمية، والإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي فقط لكن يتعدى ذلك إلى غرس مفاهيم قيمية تحكمها الأخلاق والوازع الديني وبذلك تكون التنمية المستدامة شاملة بتضافر الجهد المادي والأخلاقي والديني (كافي 2017، ص 120).

الاستدامة هي رأس مال الموارد، وهو رأس مال اما طبيعي، مثل الموارد الطبيعية المتجددة، أو غير متجددة كالماء والغطاء النباتي والنفط والغاز؛ أو مبني كالرأسمال المادي المتمثل في البنى التحتية والخيرات المتجددة، والرأسمال البشري والمالي، والرأسمال الاجتماعي؛ وقضية الموارد هي قضية أساسية في الاقتصاد الدائري، ويتعامل مجتمع الأعمال الجديد مع مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور مفهوم البحث العلمي حول التنمية المستدامة، على وجه الخصوص علم القابلية للتطبيق ثلاثي الأبعاد للتنمية المستدامة الذي يستخدم كفلسفة رئيسة يفيد في بناء

إطار فكري، وعلى اعتبار أنه من أهم مصادر التعلم الرقمية القادرة على محاكاة الواقع. أيضاً تم بناء مفهوم الاقتصاد الدائري حسب منظور اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED للتنمية المستدامة وعلوم القابلية للتأثر، بما في ذلك الأفكار الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية والاجتماعية؛ كذلك يتم تحليل مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور الاستدامة البيئية.

خامساً- منهج وقيم الإسلام والاقتصاد الدائري.

1. **الاقتصاد الدائري ومقاصد الإسلام:**

ان منهج الإسلام هو الاعتدال، فيما يتعلق بالعبادة واستهلاك الموارد الطبيعة وكل ما يتعلق بالكون بهدف الحفاظ على التوازن البيئي الفطري بما يحقق المنفعة للإنسان والحيوان والبيئة والاستفادة مما سخره الله تعالى للإنسان بتوسط واعتدال؛ يقول الله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأرض جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ {الجاثية: 13}. وفي كثير من الآيات القرآنية الحث والإرشاد على الاعتدال وأن الفساد في الأرض مرتبط بأفعال الناس وسلوكهم (عوض، وشحاته، 2015، ص 35-36).

يقول الله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ {الروم: 41}، ويحرص الإسلام أيما حرص على الإنسان والحيوان والموارد الطبيعية التي تبقيه حياً قادراً على إعمار الأرض لذلك نهى عن الفساد في الأرض، ويقول الله تعالى (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الأرض بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ {الأعراف: 85}.

وقال تعالى ﴿وَالأرض مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فيها رَوَاسِيَ وَانبتْنَا فيها مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ (19) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فيها مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (21)﴾ {الحجر: 19: 21}؛ وقال تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأرض لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ {البقرة: 205}.

أيضا من خلال الأحاديث النبوية أسس الإسلام ومهد لسلوك الاعتدال والاستدامة:

روى الإمام أحمد (6768) وابن ماجة (419) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ (الألباني، 2002، ص 860).

﴿يبني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ {الأعراف: 31}.

وعن عبد الله بن عمرو أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ قال: كلُوا، واشربُوا، وتصدقُوا، والْبَسُوا في غيرِ إسرافٍ ولا مَخيلةٍ (السيوطي، 2004، ص 398).

والإسراف هو تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، فالإسراف يشمل كلُّ تجاوز في الأمر، وقد جاء في القرآن الكريم على معانٍ متقاربة ترجع جميعها إلى الأصل اللغوي، وهو التجاوز في الحد. ومن أهم مظاهر الترف الإسراف في إنفاق الأموال وتبديدها دون ضرورة مما يؤدي إلى حرمان مستحقيها نتيجة لانخفاض قيمة المحصل من الزكاة فينتشر من جراء ذلك الفقر والعوز؛ وقطعا المسرف لا يبعثر أمواله في الهواء لكن يشترى بها سلع ليس محتاجا لها وهذا يشكل ضغطا على البيئة من ناحية الموارد التي تنتج منها تلك السلع ومخلفات السلع التي تم الحصول عليها دون حاجة لاستخدامها، والاسراف أيضا يكون في الإفراط في استهلاك المياه وفي الطعام والصيد الجائر بغرض المتعة؛ لذلك ذم الاسراف مدخل عظيم للمحافظة على الموارد وتعظيم قيم المحافظة على البيئة والاستدامة. من جانب آخر لم يترك الإسلام الحبل على الغارب للمسرف إذا وصل الاسراف إلى درجة السفه الذي هو نَقْصٌ في العَقل، والإسراف والسفه يلتقيان في معرض الغفلة والطيش ونقصان العقل، وما يحصل من السفيه في إنفاق المال بما لا يُرضي الله

يبين أنَّ السفه سببٌ من أسباب الإسراف، لذلك نهى الله تعالى إعطاء الأموال إلى السفهاء: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ {النساء: 5}.

ونشير هنا إلى ان الإسراف والتبذير، يلتقيان في معنى الإنفاق بغير طاعة، ولكنَّ الإسراف أعمُّ من التبذير؛ لأنَّ التبذيرَ معناهُ التفريقُ، وأصلُ التبذير إلقاءُ ونثر البذر في الأرض، واستعير به لكلِّ مضيّعٍ مالَهُ، ووصف الله تعالى المبذرين بأنهم اخوان للشياطين حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ {الإسراء: 27}.

إن ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف والتبذير يعتبر من أهم السبل المساعدة وأنجعها في معالجة كثير من المشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً إلاَّ كانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لهُ صَدَقَةً، وَمَا سُرِقَ مِنْه لَه صدقَةً، وَلاَ يرْزؤه أَحَدٌ إلاَّ كَانَ لَهُ صَدَقَةً (البخاري، 2001، ص 218).

حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الدنيا حلوة خَضِرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء) (النيسابوري، 2006، ص 586).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ قَامت السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ استطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا) (أحمد، بدون تاريخ، رقم 13004).

قال أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغرس) (السيوطى، 2015، ص 491).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من نصب شجرة فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل) (البخاري، 2001، ص219).

إنّ الإسلام ينظر إلى التنمية نظرة شمولية تجمع بين تطوير كل من الأرض، الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، لذلك اهتم الإسلام بالتنمية واعتبرها عبادة لله تعالى، وجعلها من واجبات الاستخلاف، قال الله تعال: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأرض وَاستعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ {هود: 61}. كتب الامام على رضى الله عنه مستصحباً هذا المعنى لأحد ولاته "وليكن لك نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج " ويعني اهتم أولا بعمارة الأرض، وصلاح الأرض قبل أن تنظر في الخراج الذي يأتي منها (عبده، 1985، ص 38).

ان منهج الإسلام في كافة مناحي الحياة وارشاداته العامة في مجال الاقتصاد والبيئة والاستدامة وعدم الاسراف تعتبر جزءاً من عقيدة المسلمين وشريعتهم؛ والاقتصاد الإسلامي يعتبر مدخلاً لمنهج الاقتصاد الدائري لأنه يمثل الإعمار والعدل والاتزان؛ بحسب أن النظم الوضعية اخفقت في تحقيق الاعمار المتوازن واخفقت في تحقيق العدالة لكافة الكائنات وهذا الإخفاق اقعد الاستدامة وجعل الموارد في ندرة وأضر بالبيئة خاصة وأن كثيرا من نظم الاقتصاد التقليدي أسسها الفلسفية تتناقض مع الدين الإسلامي (عبد الوهاب، 2016، ص 11-12).

عناصر الإنتاج في النظام الإسلامي هي الأرض، العمل، وراس المال، والتنظيم والإدارة؛ وكمثال يتوقف دور الأرض على عوامل المساحة، وخصوبة التربة، والمياه، والمناخ، والموارد الكامنة، والمشكلة الاقتصادية من منظور الإسلام هي قصور الموارد المتاحة للإنسان لتلبية حاجاته وتطوير قدراته؛ وسوء استخدام هذه الموارد بالإسراف وسوء الاستخدام يؤدى إلى كوارث تقلل من الرفاهية وتقضى على العدالة؛ لذلك دعا الإسلام إلى التوسط والاعتدال في الاستهلاك والانفاق الذي به يتحقق الاستخدام الامثل للموارد ويحقق التوازن بما يضمن الاستدامة التي تتطلب التدوير والحد من استهلاك مواد الإنتاج وهذا هو مطلب الاقتصاد الدائري (الوادي، 2014، ص 129).

2. درء المفاسد في الإسلام ومفهوم الاقتصاد الدائري

نجد في العديد من سور القرآن الكريم آيات تشير إلى مفهوم البيئة وإلى بعض المبادئ المهمة للحفاظ عليها، وتعتبر هذه الآيات الكريمة بمثابة قواعد وإرشادات عامة تحدد مدى وكيفية استفادة الإنسان من الموارد الطبيعية المختلفة. وتوجه التعاليم الإسلامية نحو الاستدامة البيئية بتطبيق مفهوم الخلافة في الأرض ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾ {البقرة: 20}. يعتبر الإنسان الخليفة الذي يمكنه الانتفاع بما خلق الله من خيرات دون إسراف أو تبذير، ليس لحفظ التوازن الآني لكن من أجل أجيال وكائنات قادمة، لذلك وجب عليه اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حفظ وصيانة تلك الموارد والتأكد من تركها بأفضل توازن ممكن بحسن إدارة تلك الموارد البيئية. لذا اعتبر الإسلام أن الإنسان هو خادم للطبيعة رغم أن الملائكة قالت في تعجب أتجعل فيها من يفسد في الأرض ويسفك الدماء، فأجابهم الله سبحانه وتعالى أنه يعلم ما لا يعلمون؛ لذا فمن واجب المسلمين جميعا احترام ورعاية البيئة والحفاظ عليها من خلال حفظ واستدامة التوازن البيئي الذي يحدث بتكامل عناصر الطبيعة المتعددة، وذكر الله تعالى عن هذا التوازن بقوله ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضْعَ الْمِيزَانَ﴾ {الرحمن: 7}. والتوازن يعنى قدرة الطبيعة وقابليتها على إدامة الحياة على الأرض. إن الفساد بجميع أنواعه، بما فيه الفساد البيئي، والذي يشمل التلوث الصناعي، الإضرار بالبيئة، والإسراف وسوء إدارة الموارد الطبيعية مكروه في الإسلام ويصبح حراماً ان كان متعمداً (ظفر، 2018، الاستدامة البيئية في الإسلام) https://www.ecomena.org/islam-sustainability-ar/.

ووفقا للقرآن الكريم، فإن الحفاظ على البيئة يعتبر واجب ديني وكذلك التزام اجتماعي، ولا يعتبر مسألة اختيارية. إن استغلال أي من الموارد الطبيعية يدرج تحت وضمن بند مسألة الحفاظ على تلك الموارد، لأن كل شيء مخلوق بقدر وحساب دقيق، ويقول الله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ {القمر: 49}. وخلق الله تعالى الإنسان وقدره للتكاليف والمصالح المنوطة به لتحقيق مطالب الدين والدنيا، وكذا الحيوان والجماد، وهذا التقدير لا شك لحكمة ما تحقق متطلبات الخلافة في الأرض (العبيدي، 2010، ص324).

إن الأحاديث النبوية الشريفة تناولت بشكل واسع العديد من الجوانب البيئية كالحفاظ على المصادر الطبيعية، واستصلاح الأراضي، والحفاظ على نظافة البيئة؛ بما يحقق التناغم والتوازن البيولوجي، حيث نهى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عن الإسراف في الاستهلاك والبذخ والترف وحث على الاعتدال في جميع مناحي الحياة، وبين ذلك الفقه الإسلامي في القاعدة الذهبية لا افراط ولا تفريط، والإفراط: القيام بأكثر مما يجب، والتسرُّع، والتفريط: القيام بأقل مما يجب، والتراخي؛ وهذه القاعدة هي الوسطية بكل معانيها؛ وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم (الوادي، 2014، ص 129).

قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين﴾ {المائدة: 64}.

﴿ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾ {القصص: 77}.

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قطع الأشجار وتدمير المحاصيل حتى في أوقات الحرب وإن كان وجودها ذا فائدة للعدو. كما أولى أهميه كبيرة للزراعة المستدامة للأراضي ووضع أسس لكيفية تعامل الإنسان مع الحيوانات والحفاظ على المصادر الطبيعية وحماية البيئة البرية، ومن أجل حماية الأراضي والغابات والحياة البرية، أنشأ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مناطق محمية عرفت بـ (الحرم والحِمى) والتي ضمن حدودها لا يتم المساس بالموارد الطبيعية خلال فترات زمنية محددة، ولمنطقة الحمى إلى الجنوب من المدينة المنورة جذور تاريخية في الجزيرة العربية قبل الإسلام، حيث كانت هناك أراضٍ مخصصة لها أو شبه موقوفة عليها، فكان لصنم ذا شرى حِمى حمته له عشيرة دوس، وبعد مجيء الإسلام أُلغيت أراضي الحِمى المخصصة لمثل تلك الأغراض والغايات المخالفة للشريعة؛ وسمح النبي صلى الله عليه وسلم ولأغراض المصلحة العامة بما يحمى خيل المسلمين وإبل الزكاة وركابهم التي تُعدُّ

للجهاد، ويحمل عليها في سبيل الله، ومن هنا جاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا حِمى إلا لله ورسوله)؛ وكان الحمى داخل دائرة نصف قطرها أربعة أميال في تلك المنطقة منع فيها الصيد؛ وتشمل دائرة نصف قطرها اثني عشر ميلاً ومنع فيها قطع الأشجار والنباتات (Kilani, et. al, 2007, p.1). أما الحرم هي المناطق المحيطة بمصادر المياه أنشئت بهدف حماية المياه الجوفية من الاستنزاف والاستخدام الجائر.

إن إنشاء تلك المناطق التي تشكل محميات طبيعية يدل على الأهمية التي أولاها الرسول للإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة البرية والأراضي الزراعية بهدف الحفاظ على توازن بيئي يستفيد منه الإنسان والحيوان لإعمار الأرض دون غلو وإسراف.

3. دلالات الاستدامة في الإسلام

هناك دلالات عديدة في الإسلام للاستدامة منها المباشر وغير المباشر، وهي تشمل الاستدامة بأبعادها المختلفة، ويمكن الاستدلال بالآيات والأحاديث التالية إلى صور مختلفة لأساليب الاستدامة التي سبق بها القرآن المناهج الحديثة للاستدامة والحفاظ على البيئة وهي (غنيم، 2014، ص 90-93):

أ- محدودية الموارد في الأرض؛ وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله ألا بقدر معلوم) {الحجر: 21}.

ب- ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ، وهذا واجب ديني في الإسلام.

ج- إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية؛ يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم؛ ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ {الإسراء: 29}.

د- إشباع الحاجة دون تبذير وإسراف؛ أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وقال الله تعالى ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ {الإسراء: 26}.

هـ- البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع؛ البيئة والموارد هي حق لجميع الناس، وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها.

و- استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة؛ ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾ {طه: 81}.

ايضا هناك قواعد فقهيّة مهمة نعتقد أنها تتضمن مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الدائري؛ مثل قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المنافع؛ فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة فإنّ دفع المفسدة يُقدّم على جلب المنفعة مثل منع استخراج الموارد الطبيعية كالذهب إذا كانت عمليات استخراجه تؤثر على البيئة المحيطة وصحة الناس مثل استخدام الزئبق؛ أيضاً قاعدة يُتحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام؛ فتحديد مناطق محمية فيه دفع للضرر الذي يصيب الغطاء النباتي أو الحيوانات في تلك المنطقة، أو تحويل ملكيّة خاصة إلى ملكيّة جماعيّة وذلك في حال ارتبطت بها مصالح الناس ارتباطاً وثيقاً، كما لو وجد نبع ماء في أرضٍ مملوكة لشخص ما، ولم يجد الناس في المكان مورداً غيره ليسقوا منه، عندها يتحول موقع النبع فقط، وكذلك الطريق إليه، إلى ملكية جماعية حتى يتحقق البديل المناسب. كذلك قاعدة لا يُنكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان؛ يقصد هنا الأحكام المبنية على العرف والعادة وليس الأحكام المستندة إلى نص شرعي. فإذا تغيّر العرف والعادة الاجتماعية يمكن أن تتغير الأحكام الشرعية التي بُني على أساسها العرف (زيدان، 1998، ص 76-88).

المبحث الثاني- الاقتصاد الدائري ومنظور التنمية المستدامة وريادة الأعمال.

التنمية المستدامة ومفاهيم الاقتصاد الدائري:

تعتبر التنمية المستدامة منهجاً للتخطيط ومفهوماً فلسفياً يقوم على مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية؛ ولهذا المفهوم دلالات وتطبيقات عمومية تشمل نواحي الحياة، لذلك تعتبر مفهوما ومنهجاً يتصل بكثير من فروع المعرفة وتستهدف التوفيق بين ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي، وبشكل خاص الاقتصاد الدائري الذي يجمع مفهومه هذه المعاني (الشيخ، 2007، ص 51).

وتُعرف التنمية المستدامة " بأنها مفهوم إجرائي يسمح بتقويم المخاطر، وإخبار الرأي العام، وتوجيه العمل السياسي" (برونيل، 2012، ص 77).

ان أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، ومن أهداف التنمية المستدامة ما يلي (بكري، وباشا، 2016، ص 165-177):

أ- توفير الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والاجيال القادمة من غير أن يتعدى الجيل الأول على حقوق الجيل الثاني، وهذا يستوجب التوازن من خلال الحفاظ على البيئة وصونها والحفاظ على النظم الطبيعية.

ب- تعزيز وعي المجتمعات بالمشكلات البيئية والمسؤولية تجاه البيئة، وحثهم نحو المشاركة الفاعلة المؤدية إلى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل البيئية من خلال برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج- زيادة الوعي بأفضلية الاستغلال والاستخدام العقلاني والمتزن للموارد على أساس أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وليست لا نهائية، وتحول عملية التنمية إلى عملية تحول دون استنزاف الموارد أو تدميرها بالتوظيف السليم.

د- المحافظة على نوعية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية على أن لا تهدد التغيرات في البيئة أو توفر الموارد على الوفاء بمتطلبات احتياجات المجتمعات.

هـ- حفظ المحيطات والبحار ومواردها، واستخدامها بصورة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015، ص 18-19).

و- حماية النظم الايكولوجية البرية وتنميتها وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وقف تدهور الأرض، والحد من فقدان التنوع البيولوجي (الأمم المتحدة، 2015، ص 18-19).

نلاحظ أن التنمية المستدامة بهذه المفاهيم هي فعل ارادي، لكن تحكمه مفاهيم قيمية، والإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي فقط لكن يتعدى ذلك إلى غرس مفاهيم قيمية تحكمها الأخلاق والوازع الديني وبذلك تكون التنمية المستدامة شاملة بتضافر الجهد المادي والأخلاقي والديني (كافي، 2017، ص 120).

الاستدامة هي رأس مال الموارد، وهو رأس مال اما طبيعي، مثل الموارد الطبيعية المتجددة، أو غير متجددة كالماء والغطاء النباتي والنفط والغاز؛ أو مبني كالرأسمال المادي المتمثل في البنى التحتية والخيرات المتجددة، والرأسمال البشري والمالي، والرأسمال الاجتماعي؛ وقضية الموارد هي قضية أساسية في الاقتصاد الدائري، ويتعامل مجتمع الأعمال الجديد مع مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور مفهوم البحث العلمي حول التنمية المستدامة، على وجه الخصوص علم القابلية للتطبيق ثلاثي الأبعاد للتنمية المستدامة الذي يستخدم كفلسفة رئيسة يفيد في بناء إطار فكري، وعلى اعتبار أنه من أهم مصادر التعلم الرقمية القادرة على محاكاة الواقع. أيضاً تم بناء مفهوم الاقتصاد الدائري حسب منظور اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) للتنمية المستدامة وعلوم القابلية للتأثر،

بما في ذلك الأفكار الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية والاجتماعية؛ كذلك يتم تحليل مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور الاستدامة البيئية.

الخاتمة.

أولاً- خلاصة بأهم النتائج:

1. الدين الإسلامي ومقاصد هي منهج للاقتصاد الدائري.
2. إن تطبيق قيم الإسلام هي المدخل الأكثر تأثيراً في تحقق مقاصد الاقتصاد الدائري.
3. ان عدم استصحاب معاني وقيم الدين الإسلامي لإنجاز الاستراتيجيات، وتطبيق خطط الاستدامة للمحافظة على البيئة لن يحقق مبادئ الاقتصاد الدائري.
4. إن قيم الإسلام حول الإسراف والوسطية وعمارة الأرض والعدل، هي مبادئ أصيلة في الاستدامة والاقتصاد الدائري.
5. لن تحدث استدامة في الاقتصاد الرأسمالي دون وجود قيم اخلاقية.
6. الاقتصاد الرأسمالي يصطدم بمبادئ الاستدامة ونهج المحافظة على البيئة وبالتالي الاقتصاد الدائري.
7. لن تتحقق النتائج المتوقعة للاستدامة والمحافظة على البيئة ما لم يتبن العالم استراتيجيات للمحافظة على البيئة والاستدامة والتنمية لتحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري.
8. لم تدخل قضايا الانفجار السكاني ضمن اهتمامات منظري الاقتصاد الدائري.
9. تعتبر الحروب اشد ضررا على البيئة، خاصة إذا تم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
10. تتسبب العولمة في تصعيد العمليات المؤثرة على البيئة نتيجة لإعادة هيكلة النظم الاقتصادية، بالإضافة إلى سطوة الاقتصاد الرأسمالي ونمط الاستهلاك المصاحب له.
11. هناك تأثير سلبي كبير محتمل لمنظمات الأعمال على البيئة والموارد الطبيعية في ظل العولمة ما لم تتحقق الاستدامة ويتم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً- التوصيات والمقترحات.

1. هناك حاجة إلى استحداث مؤشرات ومقاييس لقياس أثر الالتزام الديني والاخلاقي على التنمية المستدامة وتحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري.
2. يجب أن لا يكون الحفاظ على البيئة من قبيل الترف وذلك بالتركيز على التعريف بالمخاطر المحدقة بالبيئة والحد من أساليب الدعوة للاستهلاك غير الرشيد.
3. العمل على إبطاء التقدم التكنولوجي (أنظمة التشغيل) في مجال سرعة تزويد السوق بنماذج ومنتجات جديدة في وجود منتجات من نفس النوع قادرة على الإنتاج ولم تتقادم.
4. توجيه الجهات ذات الصلة بحشد الأكاديميين والباحثين لإجراء البحوث عن الممارسات والسياسات وتطبيق الاستراتيجيات لرؤية قطر الوطنية 2030م في مجال الاستدامة والتنمية والبيئة؛ ومن ثم انشاء قاعدة معرفية من هذه البحوث تعتمد على تعدد الافكار واتجاهات الباحثين.
5. لابد أن يكون للحد من الانفجار السكاني اهتمام ودور في قضايا الاقتصاد الدائري خاصة في الدول التي تعاني من هذا الانفجار.

6. تطوير البحوث العلمية لتطبيق فكرة من المهد إلى المهد من خلال الأبحاث حول تحويل نفايات بعض المنتجات إلى مجالات أخرى أكثر فائدة خاصة تلك التي يمكن تدويرها بيولوجياً أي في المجال الحيوي.
7. بما أن الحروب تعتبر أشد ضررا بالبيئة خاصة إذا تم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يجب وفي إطار الاقتصاد الدائري التقدم نحو المسار السياسي وإدراجه ضمن مبادئ الاقتصاد الدائري واهتماماته، والحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
8. دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ووضع تشريعات واطر قانونية ملزمة تخدم أنشطة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية الثلاثة، الاستدامة، المسائلة، الشفافية.
9. لابد أن يتسع مفهوم نظرية أصحاب المصلحة ليشمل البيئة والمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع.

اولاً- المراجع بالعربية:

- آل الشيخ، حمد بن محمد. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية. ط 1. العبيكان للنشر. الرياض. السعودية.
- أحمد، مسند الإمام. (بدون تاريخ). كتاب البيوع باب الكسب والتجارة ومحبتها والحث على طلب الرزق .مؤسسة قرطبة. القاهرة. مصر.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (2002). سلسلة الأحاديث الصحيحة ط 1. دار المعارف للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية.
- البخاري. محمد بن إسماعيل (2001). عمدة القارئ شرح صحيح .كتاب المزارعة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- برونيل، سيلفي. (2012). التنمية المستدامة .ط 1. هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة. ابوظبي. الامارات.
- بكري، فاطمة. باشا، رابح حمدي. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة .ط 1. مركز الكتاب الاكاديمي. عمان. الاردن.
- الجزار، سارة. (2018). المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. دار اتحاد الغرف العربية. لبنان.
- راكيش، إس بي. (2019). اعادة التدوير واعادة الاستخدام. دار نور المعارف للنشر، القاهرة. مصر.
- زيدان، عبد الكريم. (1998). المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية. ط 15. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.
- السيوطى، الامام جلال الدين. (2015). الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. ط 8. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- السيوطي، الأمام جلال الدين. (2004). الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- شاكري، سمية. (2017). "الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة". العام 4. ع 15. مجلة جيل حقوق الانسان. (مركز جيل البحث العلمي). 143-160.
- شحاته، محمد حسان عوض، حسن أحمد .حماية البيئة قيمة إسلامية .Vol. 1 .القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2015.
- ظفر، سلمان. (2018). " الاستدامة البيئية في الإسلام."../https://www.ecomena.org/islam-sustainability-ar

- عبد الوهاب، نجاح عبد العليم. (2016). الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية. ط 2. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. اربد. الأردن.
- عبده، الامام محمد. (1985). نهج البلاغة شرح الامام محمد عبده. ط 1. م 1. مؤسسة البلاغة. بيروت. لبنان.
- العبيدي، خالد فائق صديق. (2010). علوم البيئة وهندستها في القرآن والسنة. ط 1. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. دبي. الامارات.
- عوض، محمد حسان. شحاته، حسن أحمد. (2015). حماية البيئة قيمة إسلامية. ط 1. مكتبة الدار العربية للكتاب. القاهرة. مصر.
- غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة. (2007). التنمية المستدامة. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- كافي، مصطفى يوسف. (2017). اقتصاد النقل والبيئة.. ط 1. ألفا للوثائق. قسنطينة. الجزائر.
- المتحدة، الأمم. (2015). حويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الجمعية العامة الدورة 70 الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. (2006). صحيح مسلم. ط 1. دار طيبة. الرياض. السعودية.
- الوادي، محمود حسين. (2014). الاقتصاد الإسلامي ط 2. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. الاردن.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Andersen, Mikael Skou. (2007). An introductory note on the environmental economics of the circular economy. https://doi.org/10.1007/s11625-006-0013-6
- BiweiSu, et al. (2013). "A review of the circular economy in China: moving from rhetoric to implementation." Journal of Cleaner Production: 215-216.
- Ghisellini, et al. (2016) "A review on circular economy, the expected transition to a balanced interplay of environmental and economic systems." Journal of Cleaner Production: 11-32.
- Kilani, et al. (2007) "A way of life.": IUCN, Regional Office for West, Central Asia and North Africa: 1.
- Martin, , et al. (2017). "The Circular Economy – A new sustainability paradigm?" Journal of Cleaner Production: 759.
- Preston, Felix. (2012) "A Global Redesign? Shaping the Circular Economy." Briefing Paper. LONDON: Chatham House,.
- Rizos, et al. (2017) "The Circular Economy, A review of definitions, processes and impacts." Sustainable Resources, CEPS: 9-10.
- Sauvé, et al. (2016). "Environmental sciences, sustainable development and circular economy, Alternative concepts for trans-disciplinary research'." Environmental Development: 48-56.
- Stephen T Garnett et. al,)2017). Renewal ecology, Conservation for the Anthropocene, Restoration Ecology.https://www.researchgate.net/publication/319209397_Renewal_ecology_Conservation_for_the_Anthropocene.
- The United Nations. (2017). "Wastewater: the untapped resource". UNESCO. world water development report.